الحالة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمجتمع الجزائري بين 1930 و1945

أ . السبتي غيلاني . جامعة باتنة

ملخص:

يتعرض هذا البحث بالدراسة والتحليل إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من 1830إلى 1945 ،وقد تبين لنا أن هذه الأوضاع كانت في مجملها مزرية ،حيث ساهمت مساهمة كبيرة في كسر بنية المجتمع الجزائري

Résumé :

Cet article a pour but d'étudier la situation économique, sociale, et culturelle de la société algérienne pendant la période coloniale allant de 1830 à 1945,cette situation étant dans son ensemble lamentable.

مقدمة

لا تزال الكتابات التاريخية الجزائرية المتخصصة ،المرتبطة بموضوع أوضاع المجتمع الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر قليلة بالنظر إلى حجم الدراسات والكتابات الغربية التي تناولت الحقبة الاستعمارية في مختلف جوانبها ،خصوصا تلك المتعلقة بأحوال المسلمين الجزائريين سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية خلال هذه الفترة الاستعمارية،وحول هذه النقطة جاءت هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى إماطة اللثام عن حقيقة تاريخية لطالما غيبت عن مسرح الأحداث فضلا عن مقررات التربية والتعليم، وهي في الواقع تعتبر مرحلة من المراحل الصعبة التي مر بها المجتمع الجزائري المسلم نتيجة القهر الاستعماري الذي انعكس سلبا على حياة المسلم الجزائري إلى يوم الناس هذا،ومن هذا المنطلق لابد من تظافر جهود المؤرخين الجزائريين لدراسة وتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للأهالي الجزائريين ومقارنته بوضع المستوطنين الأوروبيين خلال الفترة الاستعمارية لكشف مغالطات المدرسة الاستعمارية التي نحن من ضحاياها

[1]،هذه المدرسة التي لجأت إلى جميع الحيل لإفراغ تاريخ الجزائر من محتواه حتى يتسنى تقديم الإنسان الجزائري في صورة العاجز عن الإسهام في تطوير الحضارة الإنسانية وتصوير بلاده بأقبح الصور التي تحمل في طياتها مبررات الاحتلال والاستبداد. [2]

ومن المفيد أن نذكر بأن هذه الكتابة في هذا الجانب لا تتجه أساسا إلى أن تكون سردا تحليليا أو استقرائيا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمجتمع الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية ،وإنما الغاية منها تسليط الضوء على أهم المحطات التي مر بها الشعب الجزائري خلال هذه الفترة التي تسلط فيها عليه الاحتلال الفرنسي ، حيث استولى على أخصب أراضيه ،ونزع منه أملاكه وأمواله بشتى الوسائل الاستعمارية ،حتى وصل الشعب الجزائري إلى مستوى معيشي متدني ، وأصبح الفرد الجزائري تحت عتبة الفقر ففتكت به الأمراض وحُرم أبناؤه من التعليم، ودُنست مقدساته ، وتعرضت مقوماته الوطنية والدينية لعمليات الإبادة الثقافية ،وبناء على هذا كله فمن الطبيعي أن يواجه الاستعمار الفرنسي الحس الثوري المتنامي والمقاومة الشعبية، ثم الثورة التحريرية الكبرى

نتيجة البؤس والفقر والحرمان والإهانة التي تلقاها منه الشعب الجزائري خلال قرن وثلاثين سنة.

الإشكالية:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها :لماذا لجأت الإدارة الاستعمارية إلى تضييق الخناق على المجتمع الجزائري المسلم حتى في أبسط متطلبات حياته الاجتماعية ،وهي التي وعدته غداة احتلالها لمدينة الجزائر في الخامس من جويلية 1830 بصون كرامته والحفاظ على شرفه وممتلكاته ومعتقداته ؟ لماذا لم تستجب السلطات الاستعمارية لمطالب الحركة الوطنية التي كانت تطالب بإتاحة فرص العمل للمسلمين الجزائريين وتعليم أبنائهم اللغة العربية والسماح لهم بفتح مدارس حفظ القرآن؟ لماذا حققت فرنسا التنمية الشاملة المستدامة للمستوطنين الأوروبيين دون الجزائريين؟ وغيرها من الأسئلة التي سنحاول على هذا النسق الإجابة عليها،فارتأينا أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا: الحالة الاقتصادية:

تجمع الدراسات التاريخية أن الجزائر قبل الغزو الفرنسي كانت قد قطعت أشواطا كبيرة في ميدان الزراعة والصناعة والتجارة ،حيث استثمرت في القطاع الفلاحي،فأنشأت قنوات المياه بشكل هندسي فائق لسقي الأراضي المخصصة للخضر والفواكه ،خاصة في مدينة البليدة التي كانت تسقي أكثر من 400 هكتار من الأشجار المثمرة منها البرتقال والكروم ، أضف إلى ذلك مدينة المدية ومستغانم اللتين كانتا من المدن الجزائرية التي تكثر بها زراعة الكروم عالية الجودة،وكذلك مدن شرشال وتنس وجيجل وميلة وملیانة وندرومة،حيث كان أهلها يحصلون على موارد مالية كبيرة نتيجة استثمارهم في زراعة الكروم والحمضيات،أما مدينة تلمسان فقد كانت وحدها تصدر زيت الزيتون للمغرب سنويا بما يقارب 4 آلاف فرنكا (أي مايعادل 100 مليون فرنكا سنة 1955). (3)

على أية حال كان الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على الزراعة وتربية الحيوانات نظرا لشساعة الأراضي الجزائرية ،وخاصة منها سهل المتيجة الذي يعتبر من أوسع وأخصب الأراضي في الجزائر، إذ تم تخصيص الجزء الأكبر منه لزراعة القمح والشعير. ويعد حمدان خوجة على سبيل المثال لا الحصر من

الملاك الكبار في منطقة المتيجة،حيث كان يزرع سنويا لحسابه الخاص حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح وحوالي مائة وعشرين من الشعير[4]

وكانت زراعة القمح والشعير في الجزائر تكفي حاجة الجزائريين ،كما يخصص جزء منه لتربية المواشي والفائض كان يصدر لفرنسا وإنكلترا بالإضافة إلى تصدير الصوف والجلود والشموع والمرجان [5]،أما في جهة تلمسان فكانت هذه المنطقة تدر وفرة في إنتاج الحبوب والكرز والخوخ والبطيخ والقسطل واللوز والتين ما يكفي لغذاء المنطقة جميعها،أما بجاية فقد كانت تنتج الشعير والتين والزيتون والكروم [6].

أما الصناعة فكانت هي كذلك في تطور مستمر، حيث كان معظم الجزائريين يشتغلون بالصناعة التقليدية المحلية التي توفر لهم موارد مالية لابأس بها، والصناعة التقليدية المعروفة في ذلك الوقت هي النجارة، والحدادة ، والصباغة ، والدباغة، وصناعة الزرابي والسروج العربية التي اشتهر بها سكان مليانة [7]،أما الدولة فكانت تشرف على بناء السفن وصناعة الأسلحة والذخيرة، تحسبا للهجمات الأوروبية الصليبية في حال وقوعها .

أما فيما يخص التجارة وخاصة منها التجارة الخارجية فقد أقامت الجزائر علاقات تجارية واسعة في القرن الثامن عشر مع الكثير من بلدان العالم كالسويد والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا ،حيث كانت تصدر لها الحبوب والزيت والخضر ومواد الصباغة، وكذلك مع بلاد السودان وغينيا ،حيث كان تجار الجزائر يصدرون بضائعهم مقابل الحصول على الذهب والعنبر والمسك وفرو الحيوان[8]، والملاحظ في هذه الفترة أن البطالة كانت تكاد تكون منعدمة في أوساط الجزائريين، نظرا للاقتصاد المزدهر الذي خلق نوعا من الرخاء ، حيث كانت الدول تقترض من تجار الجزائر الحبوب لسد حاجات شعوبها ، ولعل أحد الأسباب الرئيسية لاحتلال فرنسا للجزائر هو المطالبة التي تقدم بها حسين باشا[9] إلى الحكومة الفرنسية لتسديد ديون بكري التي تبلغ 7 ملايين من الفرنكات باعتراف الملك الفرنسي لويس فيليب في **28** أكتوبر سنة **1819**م . ولكي تتمكن الخزينة الجزائرية من استرجاع ديونها التي على عاتق بكري ، وكون هذا الأخير كان جزائريا فقد قبل حسن باشا التدخل لعله يسترجع أموال الدولة. [10]

والواقع أن المخطط الفرنسي لاحتلال الجزائر كان قد قدم إلى الملك الفرنسي سنة **1729**م ،ثم أعيد نفس المشروع سنة **1791**م ، لكنه تأخر بسبب الأزمات الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها فرنسا، ,وبسبب الضغوط التي مارسها التجار الفرنسيون الكبار على السلطة الفرنسية في التعجيل باحتلال الجزائر والاستيلاء على أراضيها الخصبة والتنقيب عن المعادن النفيسة الموجودة بها، لتغطية الأزمة الاقتصادية التي تعيشها فرنسا[11]؛ فتذرعت الدولة الفرنسية بحادثة المروحة المعروفة،فقامت بحملة عسكرية كبيرة ضد الجزائر، كان من نتائجها احتلال مدينة الجزائر التي سلمت للجيش الفرنسي في اليوم الخامس من جويلية سنة **1830**م ،بناء على اتفاقية الاستسلام التي وقعت بين الكونت دوبرمون قائد جنرالات الجيش الفرنسي وحسين باشا داي الجزائر، ومن أهم بنود الاتفاق،أن تعهدت السلطات الفرنسية "بأن لا يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم ، وأملاكهم ، وتجارتهم وصناعتهم، ونسائهم"[12]، غير أن الجيش الفرنسي بعد أن تمكن من إحكام قبضته على مدينة الجزائر، ظهرت على جنرالاته وكولونالاته بوادر نقض العهد ، فشرعوا في اختيار أجمل الحدائق والمساكن الملائمة لإقامتهم ،حيث كانوا

يقطعون الأشجار أو يقلمونها حسب رغبتهم ،ولم يعد المالكون قادرين على الدخول إلى ممتلكاتهم[13] كما شرعوا أيضا في الاستيلاء على صندوق بيت المال الذي كان يحتوي على أموال تقدر بحوالي مائة مليون من الفرنكات. [14]

وبعد أن استولى الغزاة على أموال الخزينة ، اتخذت السلطات الفرنسية الخطوة الثانية المتمثلة في مصادرة أموال وأملاك الشعب الجزائري عن طريق سن قوانين لهذا الغرض؛ فقد قام الفرنسيون في **21**سبتمبر **1830** بمصادرة أملاك الوقف والبايلك ، حيث وزعتها على الأوروبيين الذين تم استقدامهم إلى الجزائر ليكونوا عامل توازن مع السكان الجزائريين [15].

بهذا الإجراء الاستعماري نقضت فرنسا العهد الذي قطعته على نفسها بعدم التعرض بسوء لحرية السكان وممتلكاتهم، فأظهرت نيتها التي كانت تبيتها لاحتلال الجزائر، وليس كما ادعى حكامها حينما قالوا "جئنا نخلص الجزائر والجزائريين من حكم العثمانيين الذين استولوا على أرض ليست لهم" ، ولم تقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد ، بل استمرت في إجراءاتها التعسفية في مصادرة أراضي السكان، حيث أصدرت أمرا ملكيا في أكتوبر **1844** سمحت بمقتضاه للإدارة بمصادرة أراضي الجزائريين غير المزروعة ، والتي لا يملك أصحابها

وثائق تثبت الحيازة[16]، لعلمها أن البيع والشراء الذي كان يتم بين السكان الجزائريين يتم بطريقة عرفية مما سهل عليها عملية الاستيلاء والسطو على أراضي السكان الذين وجدوا أنفسهم بدون وثائق،ومن ثم بدون أرض.

كانت هذه الأراضي توزع مباشرة على المستوطنين الأوروبيين الذين يزداد عددهم عاما بعد عام ، وهذا بتشجيع من السلطات الفرنسية، وقد بلغ عدد المستوطنين الأوروبيين أثناء حكم بيجو [17] نحو **100000** نسمة أي بزيادة **423** ألف عما كان عليه العدد في سنة **1839** م، وازداد عددهم عام **1848** حتى بلغ **109** آلاف نسمة [18]، وقد بلغت مساحة الأراضي التي استولت عليها السلطات الاستعمارية ، ووزعتها على المستوطنين الأوروبيين **2.703.000** هكتار، وهي من أجود الأراضي وأخصبها [19]، وواصلت السلطات الاستعمارية سن قوانينها الجائرة للاستيلاء على الأراضي المتبقية في حوزة الجزائريين، حيث سمح قانون **1851**م الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية للإدارة الاستعمارية بالاستيلاء على الأملاك الجماعية (أملاك العرش)، وأملاك القبائل بحجة المنفعة العامة[20]. وبفعل هذه القوانين التعسفية الصادرة ضد أملاك الجزائريين تحكّم المستوطنون الأوروبيون في دواليب الاقتصاد الجزائري

، حيث استبدلوا المنتجات التي كانت مصدر رزق السكان الجزائريين بمنتوجات تخدم السوق الفرنسية كزراعة الكروم والتبغ والحلفاء لصناعة الورق [21] ،وازدهرت تجارتهم وتدفقت الأموال من الجزائر على فرنسا.

وأصبحت الجزائر المستعمرة هي الممون الرئيسي لفرنسا من مادة القمح وخاصة في سنة **1855**، التي بلغت فيها مساحة الأراضي المزروعة قمحا حوالي **1700** هكتار [22]. وللإشارة فإن مدينة بسكرة وحدها مونت السوق الفرنسية سنة **1865** م وخاصة منها مدينتي ليون "**LYON**" وباريس "**PARIS**" بحوالي 2000 قنطار من التمر ذي الجودة العالية. [23]

وبطبيعة الحال فقد خلفت هذه السياسة الاقتصادية الاستغلالية التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الشعب الجزائري مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة في أوساط الجزائريين لأنها حرمتهم من المورد الرئيسي ومصدر رزقهم الأساسي والمتمثل في الزراعات الغذائية. ومما زاد في تدهور وضعهم الاقتصادي هو اعتمادهم على وسائل بسيطة في الزراعة خلافا للمستوطنين الأوروبيين الذين يستعملون وسائل جد متطورة، فتحول الجزائري الذي فقد أرضه إلى عامل يومي ، أو إلى مزارع لدى المستوطن،فأصبح يهدده الفقر والجوع

، أما المستوطنون فقد ازدادوا ثراءً بعد أن قدموا إلى الجزائر بأيادي فارغة ، وأصبحوا يتحكمون في الصناعة والتجارة ، وجعلوا الغرف الفلاحية والتجارية تحت تصرفهم المطلق، يتحكمون في الاقتصاد الجزائري بيد من حديد [24] .

ومما زاد في ثراء المستوطنين الأوروبيين أيضا قانون فارنييه (**WARNIER**)الصادر في **26** جويلية **1873**م ،هذا القانون الذي لبى مطالبهم بفضل الأغلبية النيابية التي يحوزونها في الجمعية الوطنية الفرنسية ،حيث بسّط لهم هذا القانون إجراءات بيع الأراضي لكي يتمكنوا من شراء أراضي الملاك الصغار بأثمان بخسة،وأباح لهم كذلك الملكية الفردية داخل الأراضي المملوكة جماعيا ،إذ يكفي للمستوطن أن يشتري نصيب فرد واحد من أفراد القبيلة حتى يصبح له الحق في شراء بقية أراضي القبيلة، وفي الحقيقة فإن قانون فارني جاء بهدف الحصول على أربعة ملايين هكتار للدولة لأن القبائل لم يكن لها وثائق تثبت حق ملكيتها للأراضي [25] .

هذا القانون الذي جاء كرد فعل من جانب السلطات الاستعمارية على القبائل المشاركة في ثورة المقراني [26] سنة **1871**، حيث نزعت منهم ما يقارب **500.000** هكتار من الأراضي، أما بالنسبة للقرى الاستيطانية، فقد بنت

السلطات الاستعمارية ما يقارب **288** قرية وكانت أول قرية بنيت هي بوفاريك المعروفة بزراعة الحمضيات والكروم، وفي سنة **1875**م وصل إلى بوفاريك وغيرها من المدن الجزائرية زُراع قادمون من فرنسا لزراعة الكروم التي تدر عليهم أرباحا كبيرة، حيث اتسعت المساحة المخصصة لهذا المنتوج لتصل إلى **91000** هكتار سنة **1889** ثم إلى **236216** هكتار سنة **1921** ، وهذا لكي تحقق فرنسا اكتفاءها الذاتي من مادة الخمور، وتتفادى استيراد هذه المادة . وفي مقابل ذلك كان الأهالي يزرعون أراضيهم حبوبا لحاجتهم الماسة إليها لتلبية حاجاتهم الضرورية من الغذاء . وقد بلغت مساحة الأراضي التي كان يزرعها المعمرون حوالي **2500.000** هكتار، منها **1300.000** هكتار شعيرا ، والباقي قمحا . وبذلك تصبح المساحة التي يستغلها **1500.000** معمر تعادل المساحة التي كان يستغلها **90 %** من الأهالي البالغ عددهم **5115980** نسمة ، وكان الهكتار الواحد عند المستوطن الأوروبي ينتج ضعف ما ينتجه الهكتار عند الأهالي، وهذا الفرق الشاسع في الإنتاج راجع إلى نوعية الأرض والإمكانيات المتوفرة عند الأوروبي دون غيره من الأهالي.

لقد تمخض عن هذه الظروف القاسية المفروضة على الجزائريين تدهور مريع في الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي عند الأهالي ، فبعد أن كان منتوج الحبوب بين سنوات **1901-1910** يبلغ **19.6** مليون قنطار انخفض إلى **16** مليون قنطار بين سنوات **1921** و**1930** . أما محصول زيت الزيتون فقد انخفض من **350000** هكتولتر بين سنوات **1910**و**1920** إلى **165000** هكتولتر بين سنوات **1930-1940** ، ويرجع السبب في ذلك إلى استيلاء المعمرين على ثلاثة ملايين شجرة زيتون من ثمانية ملايين شجرة كانت موجودة سنة **1936** [27]، أما الثروة الحيوانية فقد عرفت هي الأخرى تدهورا كبيرا بسبب الجفاف الذي عرفته الجزائر سنة **1868** ، حيث فقد الجزائريون عام **1867** م نتيجة لهذا الجفاف ما يقارب **13** مليون رأس بين الغنم والبقر والماعز و **377** ألف رأس سنة **1870**[28] .

وقد ازدادت مأساة المواطن الجزائري عمقا بسبب الضرائب التي أثقلت كاهله . فقد سنت السلطات الفرنسية جملة من القوانين الضريبية،كالضريبة على الأملاك المبنية وغير المبنية ، والضريبة على الدخل ، والضريبة على أرباح الفلاحة والصناعة والتجارة ، وضريبة بيع المشروبات والتبغ ، بالإضافة إلى

الضرائب التي يفرضها المعمرون هم كذلك على الأهالي مقابل السماح لهم بالرعي في أراضيهم بعد الحصاد[29]، وقد أضافت الحكومة الفرنسية إلى ذلك كله ضرائب أخرى جديدة على الأهالي مثل ضريبة الأشجار[30]خلافا للمستوطنين الأوروبيين الذين أعفتهم الحكومة من ضرائب الدخل وغيرها ،وهذا حتى تبقى الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا في جميع المجالات ومعتمدة عليها في كل صغيرة وكبيرة، وحتى لا تظهر الجزائر بقوتها الاقتصادية ، حيث تبقى ضعيفة متأخرة.

لقد حاربت إدارة الاحتلال التصنيع بالجزائر في مختلف القطاعات، وحاربه المعمرون أيضا للمحافظة على اليد العاملة التي يشغلونها بأجور زهيدة [31]، ومما زاد في معاناة الجزائريين ظروف الحرب العالمية الأولى التي عانوا منها الكثير حيث ضَعُفت محاصيلهم الزراعية، من جراء التجنيد الإجباري الذي مس الأهالي المعول عليهم في زراعة الأرض[32] .

هذه الظروف الاقتصادية المتدهورة التي وصلت إليها الجزائر نتيجة السياسة التعسفية التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الشعب الجزائري ، وكذلك البطالة المتفشية نتيجة الآلات الحديثة المستعملة سواء في الزراعة أو في

الورشات التي استغنت عن عدد كبير من اليد العاملة الجزائرية [33]،حيث أجبر الكثير من الجزائريين على الهجرة إلى فرنسا للبحث عن فرص العمل ، ووصل عدد المهاجرين سنة **1914** إلى **1444** مهاجر ليرتفع هذا العدد سنة **1939** إلى **8255** مهاجرا [34].

بقيت الأوضاع الاقتصادية على حالها تزداد سوءا عاما بعد عام ، على الرغم من تعاقب الحكومات الفرنسية على السلطة، وعلى الرغم من مطالب الحركة الوطنية بتحسين الأحوال الاقتصادية للجزائريين مثل ما جاء في برنامج نجم شمال إفريقيا على لسان زعيمه مصالي الحاج الذي قال "لا نكافح من أجل الاستقلال التام للجزائر فحسب، بل أيضا من أجل سلسلة من الإجراءات الاقتصادية التي تمس بشكل رئيسي مصادرة الملكيات الكبرى التي تم الاستيلاء عليها من طرف حلفائهم الإقطاعيين مع تحويلها إلى الفلاحين واسترجاع الدولة للعقارات الغابية التي وضع الفرنسيون أيديهم عليها و القيام بإصلاح زراعي ذي طابع راديكالي" [35]، ولكن هذه المطالب لم تجد آذانا صاغية بل وجدت تعسفا وقهرا في حق أصحابها.

وخلاصة القول ، أن الشعب الجزائري قد عاش على مشارف عام **1941** ظروفا معيشية صعبة. فبعدما كانت بلاده تصدّر القمح والشعير، وغنية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، عمدت السلطات الاستعمارية إلى إفراغ المخزون الموجود بمخازن الجزائر بحجة تغذية فرنسا الأم أولا، فمات من جراء ما قامت به مئات من الناس جوعا نتيجة نفاذ المخزون ، وانتشار السوق السوداء التي يباع فيها القمح والمواد الغذائية على حساب فقر وبؤس الشعب الجزائري، زد على ذلك الجفاف والأمراض الفتاكة التي ذهب ضحيتها حوالي ستون ألف شخص (36) .

هذه الظروف الاقتصادية المتدهورة، والظروف المعيشية المتدنية التي عاشها وتحمّلها الشعب الجزائري المسلم، والذي وصل به الحد أن اقتات أولاده الصغار من التراب لكي لا يموتوا جوعا، صبر عليها وعلى السياسة القمعية المتوحشة، التي فرضتها عليه سلطات الاحتلال المستبدة، ورأى الفلاحون كيف تنهب أراضيهم أمام أعينهم دون أن يحركوا ساكنا، خوفا من بطش الاستعمار.

لقد كانت هذه الأراضي توزع على المستوطنين الأوروبيين الذين استمتعوا بخيراتها، فازداد هؤلاء الأجانب ثراء على حساب المسلمين الجزائريين،

وخاصة الفلاحين منهم، فنفذ صبرهم وزاد غضبهم، إذْ تنامى الوعي الوطني فيهم، فكانوا من الأوائل الذين التحقوا بصفوف الثورة التي اندلعت نتيجة ذلك البؤس والحرمان الذي عاشه الشعب الجزائري طيلة الاحتلال الفرنسي لبلاده.

وقد أورد أبو القاسم سعد الله مقولة على لسان الدكتور توماس (**TOMAS**) –وهو طبيب فرنسي عاش طويلا بالجزائر–إذ قال في هذا الشأن: "كيف لا نحصد الثورة عندما نكون قد زرعنا خلال هذه المدة الطويلة الحقد والإهانات والبؤس"(37).

ثانيا: الحالة الاجتماعية

كان المجتمع في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي ينقسم إلى قسمين، القسم الأول يتكون من المستوطنين الأوروبيين الذين وفدوا إلى الجزائر أثناء الاحتلال، وقد وصل عددهم إلى **800000** نسمة، وقد تمكنت هذه الفئة من السيطرة على دواليب الاقتصاد، وأصبحت تتبوأ مكانة اجتماعية مرموقة نظرا لما جمعته من ثروة على حساب السكان الأصليين، ولما كانت تتمتع به من حماية سياسية وإدارية وقانونية في الجزائر(38).

وعلى الرغم من مصادرة سلطات الاحتلال لأراضي الجزائريين وممتلكاتهم و منحها لهؤلاء المستوطنين الأوروبيين، إلا أنهم ظلوا يكنّون الكراهية والعداء الشديد للأهالي خوفا على مستقبل وجودهم في الجزائر، وهناك أيضا طبقة منهم يمكن تسميتها بالطبقة العاملة التي تشتغل لدى البرجوازيين الأوروبيين، هذه الفئة تحمل هي أيضا الحقد والكراهية للجزائريين لأنها ترى فيهم المنافس الوحيد والامتيازات التي توفرها هذه المناصب ،حيث وقفت هذه الطبقة هي الأخرى ضد أي إصلاح يخص الأهالي.

أما القسم الثاني فهم السكان الأصليون الذين يبلغ عددهم عشرة ملايين نسمة [39]، وقد قسمتهم ظروف الاحتلال إلى طبقتين، الطبقة الأولى وهي الطبقة الشغيلة وتتكون من عمال الفلاحة في الريف ، والطبقة الثانية هي الطبقة المتوسطة التي تتكون من كبار التجار وصغارهم، وكذلك من النخبة المثقفة من ذوي المهن الحرة كالأطباء، والمحامين والمهندسين، وبعض الموظفين العاملين في إدارة الاحتلال وكذلك من ملاك الأراضي في الريف، أما الطبقة البرجوازية الكبيرة فلا وجود لها بين الجزائريين لفقدانها أراضيها بسبب القوانين المجحفة التي استعملت ضدهم لمصادرة أراضيهم وممتلكاتهم[40].

لقد استعملت السلطات الاستعمارية كل الوسائل الممكنة لتفقير الشعب الجزائري؛ فقد أهملته في الجانب الصحي والمادي ،ولذر الرماد في العيون كانت قد خصصت لمكتب الإحسان إلى المسلمين (كما سمته السلطات الفرنسية)ميزانية ، تقدر ب **1.377.300** فرنك فرنسي من **1872** إلى **1896** [41]، لكنها لم تف أبدا بالغرض ولو بنسبة ضئيلة . وعلى الرغم من تزايد السكان لم تول السلطات الاستعمارية أي اهتمام في مجال السكن الخاص بالجزائريين خلافا للأوروبيين الذين وفرت لهم المسكن الراقي والفيلات الفخمة في الأرياف كما في المدن ، أما فيما يخص مجال الصحة فقد أهملته تماما ما عدا بعض المستشفيات التي أقامتها أين يتواجد المستوطنون الأوروبيون بكثافة، وقد عرف الجزائريون عدة أوبئة فتاكة وخاصة بين سنوات **1941-1945** على مرأى ومسمع من السلطات الاستعمارية التي تركتهم يصارعون الموت لوحدهم، وقد فسرت بعض المنظمات الدولية المستوى المعيشي والصحي للجزائريين بأنه الأدنى مستوى في العالم.

وعند الوقوف على إحصائيات سنة **1945** نجد تطورا ملحوظا بالنسبة لتزايد عدد سكان الجزائر؛ فقد وصل عدد سكان المجتمع الأوروبي إلى

984000 نسمة ، ومقارنة بالإحصائيات السابقة الذكر نجد أن الزيادة في السكان لدى الأوروبيين قد نقصت وخاصة في نهاية الأربعينات، حيث يزيد عدد السكان الأوروبيين كل سنة **10000** نسمة أما الزيادة عند السكان الأصليين فهي بنحو عشر مرات، ويرجع سبب ذلك من جهة الأوروبيين إلى توقيف الهجرة إلى الجزائر سنة **1934** لنفاذ الأراضي الفلاحية بها، وكذلك ضعف الإنجاب لدى فرنسيي الجزائر، أما من جهة السكان الأصليين، فقد ارتفع عدد السكان ارتفاعا كبيرا بالنسبة للسنوات الماضية مما جعل الجزائر من أكثر البلدان المتوفرة على فئة الشباب ، لأن نصف السكان كانت أعمارهم تقل عن عشرين سنة ، ونسبة 5 % تتجاوز أعمارهم 60 سنة ، وسبب هذا الزيادة مردها إلى الزواج المبكر عند الجزائريين وخاصة الإناث منهم، وكذلك تعدد الزوجات المنتشر بين المسلمين الجزائريين والسبب الآخر هو قلة نسبة الوفيات نتيجة للانخفاض المحسوس في الأمراض واختفاء الكثير منها[42]، وذلك ربما ما يوضح لنا توفر قدر من العناية الصحية من طرف الإدارة الفرنسية ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الوعي عند الجزائريين وضغوط الحركة الوطنية على السلطات الفرنسية مما جعلها تتحرك للعناية بالجانب الصحي للفرد الجزائري .

لقد بينت إحصائيات سنة **1945** وجود فئة من الجزائريين وصلت إلى مستوى اجتماعي راق تقدر بحوالي**5000** فرد وتتشكل من : المحامين ، والصيادلة ، وكبار التجار، والصناعيين، وقد شكلت هذه الفئة نواة لطبقة برجوازية جزائرية نشأت بفعل تواصل هذه الفئة مع المستعمرين وملاك الأراضي، حيث أصبحوا يمارسون عاداتهم وتقاليدهم، ودخلوا الحياة السياسية ، فأنشأوا أحزابا ، وشاركوا في الانتخابات البلدية والبرلمانية وتقلدوا وظائف عامة مما مكنهم من الاستفادة من الريع الاقتصادي، أما الطبقة المتوسطة فقد كان عددها في سنة **1945** حوالي **181000** نسمة، وهي تتشكل من صغار الحرفيين والعاملين في المصانع ، وكذلك التقنيين والإطارات المتوسطة ؛ويجدر بنا أن نشير إلى هجرة الجزائريين إلى فرنسا التي لعبت دورا هاما في نشأة هذه الطبقة ؛ فقد عاد بعض المهاجرين إلى وطنهم ومارسوا التجارة مما جعلهم يتبوءون هذه المكانة، أما الطبقة الدنيا ، والتي يبلغ تعدادها 1500000 نسمة في سنة **1945** فهي التي تضم البطالين والعمال في المنازل والعمال المؤقتين والمتسولين ، وهذه الطبقة تعيش في بيوت قصديرية على حافة المدن، تبحث عن العمل أو إيجاد فرصة للهجرة إلى فرنسا[43] .

إن الاستعمار بسياسته التفقيرية ، القمعية والعنصرية غرس في نفوس الجزائريين المحرومين بذور الثورة التي عصفت في الفاتح من نوفمبر بالاستعمار وسياساته إلى الأبد .

ثالثا، الوضعية التعليمية

تؤكد المصادر التاريخية أن الاستعمار الفرنسي غداة احتلاله لمدينة الجزائر سنة **1830** قد وجد أن الشعب الجزائري يتمتع بجو ثقافي راق لم يتمكن الشعب الفرنسي آنذاك من الوصول إليه، فقد كانت أغلبية الجزائريين تعرف القراءة والكتابة والحساب، وأن نسبة غير المتعلمين كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا في ذلك العهد ،حيث كانت النسبة بفرنسا تتجاوز **40%** (44)، و يعود سبب نقص ظاهرة الأمية في أوساط المجتمع الجزائري في ذلك العهد إلى الانتشار الواسع للمدارس والمؤسسات التعليمية التي كانت موجودة عبر أنحاء الوطن، إضافة إلى الحرص الكبير الذي يوليه الأولياء لتعليم أبنائهم، حيث كان التلميذ الجزائري في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ينهل من شتى العلوم التي كانت تُلقن في المدارس والمراكز التعليمية إذْ يتعلم التلميذ في المرحلة الابتدائية المبادئ الأولى لتعليم القراءة والكتابة، بالإضافة إلى حفظ

القرآن الكريم الذي كان إجباريا، أما في المرحلة الثانوية فيتعلم التلميذ أصول الدين وقواعد اللغة العربية، أما فيما يخص مرحلة التعليم العالي فينكب الطالب على مواصلة دراسته والتعمق فيها، في مجال علوم الفلك والطب والتاريخ ومختلف الفنون بالإضافة إلى دراسة الفقه والتوحيد[45].

أما فيما يخص عدد المدارس والمراكز التعليمية في الجزائر فنذكر على سبيل المثال ، أن الجزائر العاصمة كانت لوحدها تحتوي على **100**مدرسة و **6** مراكز للتعليم ،إذْ يتعلم بها نحو **5583** تلميذ ، أما بمدينة البليدة وثنية الأحد فيوجد بها **39** زاوية منها **24** بالبليدة، ثم تأتي مدينة قسنطينة التي تضم **35** مسجدا، و**7** مدارس تستقبل ما بين **600** إلى **700** تلميذ ، ويوجد بها كذلك **90** مدرسة ابتدائية يتردد عليها **1350** تلميذا ، أما مدينة بسكرة فيوجد بها **56** زاوية يتردد عليها **900** تلميذ ، أما بالنسبة للجهة الغربية من القطر الجزائري، فقد كانت مدينة تلمسان على سبيل المثال يتمدرس بها حوالي **14000** تلميذ، يتوزعون على ثلاثة إكماليات (Collèges) و**50** مدرسة ابتدائية، أما الريف التلمساني فتوجد به **30** زاوية تقوم بتعليم التلاميذ أصول الدين وتحفيظ القرآن ، إلى جانب إطعام الفقراء والمساكين، أما التعليم الثانوي

والعالي فيضم **2000** تلميذ في المرحلة الثانوية و**600** طالب في التعليم العالي، ولا تخلو أية مؤسسة من هذه المؤسسات التعليمية من المرافق الضرورية التي يحتاج إليها التلميذ، كالنظام الداخلي والمكتبة مثلا[46] .

هذه المؤسسات التعليمية ، كانت تشرف على إدارتها المؤسسات الإسلامية والأوقاف، إذْ تخصص لها ميزانية من المداخيل التي تعود عليها من ممتلكاتها، وتدفع منها أجور المعلمين والأساتذة وتقوم بكل ما تحتاجه المرافق التعليمية من صيانة وتأثيث،وهذا ما يوضح لنا جليا أن الدولة الجزائرية كانت تولي الاهتمام الكبير للعلم والمعرفة لأن بدونهما لا يمكن لأي شعب أن يتقدم ويزدهر.

والسؤال الذي نطرحه في هذا الشأن ، هل احترمت الحكومة الفرنسية بنود وثيقة الاستسلام التي أبرمتها مع داي الجزائر بعد احتلالها مدينة الجزائر سنة **1830**، والتي تعهدت بموجبها باحترام حرية كل السكان وحرية ممارسة عقائدهم؟

في الواقع ، لقد أصبحت المعاهدة التي أبرمها الماريشال دي بورمون (**DEBOURMONT**) [47]مع داي الجزائر حبرا على ورق، بدليل أنه بمجرد

أن استولت قواته على مدينة الجزائر، خاطب جنوده قائلا:"لقد جددتم عهد الصليبيين"، وقد نوه الرحالة الفرنسي بوجولا **Poujoula** في مذكرته التي كتبها سنة **1844** برسالة فرنسا التبشيرية في الجزائر (48).

ويمكن أن نعتبر تفسير هذا السلوك الذي قامت به قوات الاحتلال ، والذي أقامت بموجبه الصلاة للمسيحيين ما هو إلا بداية لنشر الديانة المسيحية في الجزائر، لأنها كانت تدرك أن قوة ووحدة الشعب الجزائري تكمن في دينه الإسلام ، ولغته العربية ؛ لذلك أول عمل شرعت فيه الحكومة الفرنسية هو محاربة اللغة العربية على جميع المستويات ، بل وجعلتها لغة أجنبية بموجب مرسوم **8** مارس عام **1938** ، لتصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة السائدة في الجزائر(49).

ولتنفيذ هذه السياسة تم تجفيف المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات التعليمية في الجزائر، إذْ أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما في **6** ديسمبر **1830** أصبحت بموجبه جميع الأوقاف الإسلامية ملكا للدولة الفرنسية؛ وقد كان الهدف المباشر من وراء هذا القرار المجحف هو قطع التمويل المادي الذي تعتمد عليه المؤسسات والمراكز التعليمية التي تشرف عليها الأوقاف الإسلامية،

فتتوقف الدراسة باللغة العربية . وفعلا فقد آتى هذا القرار أُكله،حيث انقطع التلاميذ عن الذهاب إلى المدارس، فانتشر بذلك الجهل في أوساط الشعب الجزائري . ولم تقتصر سلطات الاحتلال على هذا العمل فحسب بل عمدت إلى تحويل المراكز التعليمية والمساجد والزوايا إلى كنائس وإسطبلات وثكنات، وأديره للآباء البيض ليتمكنوا من القيام بمهمة التنصير (50) .

وإلى جانب ذلك تعرضت المكتبات الجزائرية الزاخرة بمختلف أنواع الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية الهامة، إلى النهب والسرقة كما تعرضت قبلها وثائق الدولة الرسمية إلى نفس العمل ،حيث هُربت إلى فرنسا وأوروبا، وتوجد بعض هذه المخطوطات والوثائق إلى يومنا هذا في المكتبات الفرنسية(51) .

والواقع أن كل ماله علاقة بالسيادة والهوية الوطنية والثقافة العربية الجزائرية والديانة الإسلامية قد تعرضت لضربات موجعة من طرف الاحتلال الفرنسي للقضاء عليها بهدف تجريد الجزائر من رصيدها الثقافي والحضاري .

وبالموازاة مع هذه الحرب الشرسة التي استهدفت الدين الإسلامي واللغة العربية وثوابت الأمة ، حاولت السلطات الفرنسية أن تنشئ نظاما تعليميا

يستجيب لأهدافها الاستعمارية؛ فقامت سنة **1833** بفتح ثلاثة مدارس بمدينة الجزائر ليتعلم فيها الأطفال الجزائريون ، وقد لقيت هذه المدارس استنكارا لدى أولياء التلاميذ، حيث كانت ردة فعلهم على هذا الإجراء أن منعوا أبناءهم من الدراسة في هذه المدارس، حتى صدور المرسوم الفرنسي في **14** جويلية **1850** والذي تأسست بموجبه مدارس فرنسية عربية ، ومن أهم ما جاء في هذا المرسوم ما يلي: "اليوم يتّسم الوضع بالهدوء بعد بسط نفوذنا العسكري في الجزائر؛ على فرنسا العمل من أجل إكمال مهمتها الحضارية التي عاهدت بها سكان هذا البلد" [52]، وعلى هذا الأساس فقد أنشئت ستة مدارس في الجزائر وقسنطينة ومستغانم وتلمسان ، والتعليم في هذه المدارس يكون فرنسيا إلى جانب تعليم اللغة العربية والحساب والعلوم الطبيعية والجغرافية[53] .

وبعد عدة محاولات لخلق تعليم فرنسي إسلامي تراجعت الحكومة الفرنسية عن سياستها التعليمية ،فجعلت تعليم الجزائريين في المرحلة الابتدائية فرنسيا محضا سواء في اللغة أو المناهج التعليمية، أما في الطور الثانوي فاللغة العربية اختيارية، وفي التعليم العالي فهي تدرس كبقية اللغات الأجنبية الأخرى كاللاتينية واليونانية[54] .

يتضح لنا مما سبق ذكره أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف من وراء هذه السياسة التعليمية المجحفة إلى حرمان التلميذ الجزائري من تعلم لغته في المرحلة الابتدائية، وجعل الاختيار له بين تعلّم اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى غير الفرنسية في المرحلة الثانوية ، لأنها تدرك تمام الإدراك أن التلميذ في هذه المرحلة لا يستطيع اختيار تعلّم لغته لأنه وببساطة شديدة لا يعرف قراءتها ولا كتابتها إن لم يكن لا يعرف التكلم بها أصلا .

أمام هذا الحصار الذي فرضته السلطات الاستعمارية على اللغة العربية، وتعليم الدين الإسلامي لم يجد الشعب الجزائري سبيلا آخر في تعليم أبنائه اللغة العربية والشريعة الإسلامية إلاَّ الزوايا والمدارس الحرة[55] التي مازالت لم تصل إليها أيادي سلطات الاحتلال [56]، وما إن علمت سلطات الاحتلال بهذه المدارس، وتيقنت من نتائجها المضادة للاحتلال حتى سارعت إلى إصدار مرسوم مؤرخ في **18** أكتوبر سنة **1892**، يتعلق بإنشاء المدرسة الأهلية **(EPI)** ، وتضمن هذا المرسوم فرض شروط قاسية على من يرغب في إنشاء المدارس الحرة والمدارس القرآنية ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

1- يمنع منعا باتا على المدارس القرآنية أن تدرّس التلاميذ أثناء ساعات الدراسة اليومية للمدارس الفرنسية ، ويبدو أن تفسير هذا الشرط تريد من ورائه السلطات الاستعمارية فرض تعليم اللغة الفرنسية عنوة على التلاميذ المسلمين، حيث تكون المدارس الحرة مغلقة بقوة القانون في الوقت الذي تكون فيه المدارس الفرنسية مفتوحة وبهذا تُمنع شريحة كبيرة من التلاميذ المسلمين الذين لا يرتادون المدارس الفرنسية من تعلّم لغتهم .

2- أن لا يتعدى عدد تلاميذ المدرسة القرآنية **15** تلميذا، ويمكن تفسير هذا الشرط أيضا بأن الهدف من ورائه هو منع أكبر عدد ممكن من أبناء المسلمين من التعليم في هذه المدارس القرآنية.

3- وجوب وجود رخصة من الحاكم العام لممارسة هذه المدارس لنشاطها التعليمي،والظاهر أن هذا الشرط القصد من ورائه تقليص عدد المدارس الحرة ، إن لم نقل منع فتحها .

أما الشرط الرابع الذي اشترطه هذا المرسوم في حق تعليم المسلمين الجزائريين، فيتعلق بعدم تفسير القرآن أثناء تدريسه، حتى لا يتعلم التلاميذ معناه ومقاصد القرآن الكريم خاصة حينما يتعلق الأمر بالآيات التي تحث المسلمين

على الجهاد ضد الكفار والمحتلين، إضافة إلى أن سلطات الاحتلال في الجزائر قد سلطت عقوبة غلق المدرسة على الذي يخل بهذا الشرط لما له من أهمية بالغة عند السلطات الاستعمارية(57) .

وكنتيجة حتمية لهذه الإجراءات التعسفية في حق أبناء المسلمين الجزائريين في تعلّم لغتهم ودينهم ؛ سادت الأمية في أوساط أبناء الشعب ما عدا أبناء الأقلية المتعاونة مع الاحتلال، والتي تمكنت من إدخال أبنائها المدارس و الثانويات، والجامعات الفرنسية والذين كونا فيما بعد جماعة النخبة التي طالبت باندماج المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي(58) .

أمام هذه الأوضاع الثقافية المزرية، بدأت أصوات عديدة ترتفع مطالبة بتغيير الوضع التعليمي والثقافي السائد ، ومن أبرز هذه الأصوات نذكر: أمحمد بن رحال ، والأمير خالد الذي قام بتأسيس صحيفة الإقدام التي كانت تدافع عن حقوق الشعب الجزائري في جميع المجالات ، لكن السلطات الاستعمارية وقفت بالمرصاد لهذه الصحيفة التي أيقظت الروح الوطنية لدى المسلمين الجزائريين ، ومنعتها من الصدور بحجة عدم تسديد ديون الأمير خالد (59) ، ثم تحركت بعد ذلك الفعاليات السياسية التي جاءت بعد حركة الأمير خالد، وهي

التي تبنت الاتجاه القومي العربي الإسلامي، إذْ جعلت من بين أهدافها ومطالبها الرئيسية الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية . ومن بين هذه الحركات الوطنية التي نسلط عليها الضوء والتي لعبت دورا إصلاحيا كبيرا في أوساط المجتمع الجزائري لم تبلغه أية حركة وطنية أخرى هي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين **(AOMA)** التي تأسست سنة **1931** بنادي الترقي بالجزائر العاصمة على يد علماء مثلوا جميع القطر الجزائري وترأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس .وقد تأسست الجمعية بوصفها حركة إصلاحية هدفها الدفاع عن اللغة العربية والدين الإسلامي ، ومحاربة الطرقية التي حرّفت الدين لخدمة الاستعمار(60) .

إن السلطات الاستعمارية التي تساهلت ومكنت جمعية العلماء المسلمين من الاعتماد الذي جعلها جمعية قانونية تنشط في إطار مشروع كانت تعتقد أن دور العلماء في هذه الجمعية ينحصر في النشاط المسجدي فقط ، وبالتالي فهو لا يشكل أي خطر على المصالح الاستعمارية ، و بخاصة مشروع إبقاء الجزائر فرنسية. وبعد أن تحصلت على اعتمادها الرسمي من طرف المصالح الإدارية للاحتلال الفرنسي شرعت الجمعية بمطالبة الحكومة الفرنسية بفتح

المساجد المغلقة أمام العلماء ليقوموا بدورهم الإصلاحي المتمثل في الوعظ والإرشاد، وفتح المدارس القرآنية التي مازالت مغلقة في وجوه أبناء المسلمين الجزائريين، لكن الإدارة الاستعمارية لم تول أي اهتمام لهذه المطالب واستمرت في تنكرها لوجود الشعب الجزائري .

أمام هذا الوضع لم يقف العلماء المسلمون الجزائريون موقف المتفرج، بل بدءوا في اتصالاتهم مع الشعب الجزائري في كامل أرجاء الوطن، حيث قاموا بإنشاء مدارس خاصة، ووظفوا بها معلمين لنشر العلم والمعرفة، بالإضافة إلى المحاضرات التي كان يلقيها العلماء الموفدون من قبل الجمعية إلى مختلف المناطق الجزائرية الحضرية منها والقروية لإلقاء دروس الوعظ والإرشاد وكذا زرع الروح الوطنية والدينية لدى الشباب الجزائري، لكنها لم تسلم من المعارضين الواقفين بجانب الإدارة الاستعمارية والذين تحالفوا معها لطمس الهوية الوطنية(61) .

واستكمالا لمشروعها الإصلاحي أسست الجمعية في سنة **1935** جريدة" البصائر" التي تحمل شعارا تجسده هذه الآية القرآنية الكريمة : " **قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائرُ منَ ربّكُمْ فمن أبْصَرَ فلنفسه ومن عَميَ فعليها وما أنا عليكم**

بحفيظ"(الأنعام، 104)،وقد تصدت هذه الصحيفة لكل مشاريع التغريب والتنصير والفرنسة[62] .

وكان الشيخ عبد الحميد بن باديس قد أسس قبل ذلك جريدة المنتقد سنة **1925** لتكون لسان حال الحركة الإصلاحية في الجزائر، غير أن سلطات الاحتلال أوقفتها بعد صدور **18** عددا ، إذ تبين لها أنها تلعب دورا خطيرا في إيقاظ الروح الوطنية . غير أن الشيخ لم يتوقف عند هذا الحد ، بل تحدى السلطات الاستعمارية مرة أخرى وأنشأ في السنة نفسها جريدة الشهاب التي وضعت ضمن أولوياتها محاربة الطرق الصوفية المخالفة لروح الشريعة الإسلامية، واتسمت هذه الجريدة بكونها أقل حدة في لهجتها ضد الاستعمار الفرنسي، مما سمح لها الاستمرار في الصدور[63] .

وقد تطورت فعالية الجمعية من الممارسة الإصلاحية إلى الممارسة السياسية التي أصبحت أكثر وضوحا .ففي **07** جوان **1936** وباقتراح منسوب إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، تمت دعوة جميع الفعاليات السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية إلى الاجتماع في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية لحصر مطالب الجزائريين ، وتقديمها إلى السلطات الفرنسية. وبالفعل فقد لبى دعوة

الشيخ عبد الحميد بن باديس :العلماء والاشتراكيون والشيوعيون وقدماء المحاربون والشباب والفلاحون،دون حضور حزب نجم شمال إفريقيا،الذي كان ما يزال إلى ذلك الحين يتخذ من فرنسا مقرا لنشاطه(64)،وقد عُرضت مطالب عامة على المؤتمر الذي أقرها بالإجماع وأهم ما جاء في هذه العريضة ما يلي:

1-إلغاء جميع القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين.

2-المحافظة على الشخصية الإسلامية مع إصلاح المحاكم الشرعية التي تعتني بالقضاء الشرعي وفقا للمبادئ الإسلامية.

3-فصل الدين عن الدولة ،الذي ينص عليه القانون الفرنسي ، والذي تم تطبيقه في الجزائر بالنسبة للديانتين المسيحية واليهودية دون الدين الإسلامي الذي بقيت شؤونه ومؤسساته في يد الحكومة الفرنسية ،فهي التي تتولى تعيين المفتي وشيخ الإسلام والأئمة . وما يلاحظ على هذا الإجراء أن الإدارة الاستعمارية لو فصلت الدين عن الدولة بالنسبة للإسلام ومؤسساته، لكان من الممكن أن ينشغل علماء الإصلاح أو بعضهم بتسيير الشؤون الدينية وأن ينصرفوا عن الانشغال بالسياسة ، ولكن رفض الاستعمار لفصل الدين عن الدولة في الجزائر خلافا لما هو معمول به في فرنسا وفي كل من تونس والمغرب

هو الذي أجبر جمعية العلماء المسلمين على أن تصبح جمعية سياسية خلافا لما نص عليه قانونها التأسيسي .

4-ضمان حرية التعليم باللغة العربية وحرية الصحافة [65] .

والجدير بالذكر أن الخطأ الفادح الذي وقع فيه المؤتمر،هو مطالبته بإلحاق الجزائر بفرنسا مباشرة،وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابة المالية،ونظام البلديات المختلطة[66] .

والملاحظ أيضا أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت قبل المؤتمر الإسلامي تعتبر حركة ثقافية دينية إصلاحية ، فأصبحت بعده حركة سياسية تتحالف مع الأحزاب السياسية هدفها وضع برنامج سياسي اجتماعي تربوي وثقافي يعبر عن تطلعات وطموحات الشعب الجزائري [67] ، وأدى هذا التطور إلى إثارة غضب فرنسا ،فبدأت تضايق أعضاءها ، وتخنق نشاطاتها وتراقب رجالاتها ، لاسيما بعد أن رفض رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية كما أيدتها بعض التشكيلات السياسية.

وعلى الرغم من مضايقات سلطات الاحتلال الفرنسي ؛استمرت الجمعية في سياساتها المضادة لمشروع الاحتلال: فعملت على إفشال خططه ،

حيث اهتمت بتطوير الصحافة العربية، والتعليم العربي،فكان لذلك أثره الإيجابي على الساحة الوطنية الجزائرية [68]. وقد دفعت ضغوط جمعية العلماء المسلمين وضغوط الجماهير الشعبية تحت راية الأحزاب السياسية المطالبة بجعل اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية الحكومة الفرنسية إلى التراجع عن قراراتها التعسفية ضد اللغة العربية وتعليمها، فأصدرت مرسوما في **20** سبتمبر **1947** تنص المادة **57** منه على الاعتراف بتدريس اللغة العربية بجانب اللغة الفرنسية، لكنها تدرس في ثلاث ولايات فقط هي الجزائر، وهران وقسنطينة [69]،وعلى الرغم من محدودية هذا القانون إلا أنه واجه عند تطبيقه عدة عراقيل أدت إلى عدم التطبيق الفعلي لتدريس اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية، ولكن استمرار ضغط القوى السياسية ،وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، جعل السلطات الاستعمارية تذعن لهذه الضغوط لتقوم بإدخال تعديل على المادة **57** من مرسوم **20** سبتمبر **1947** ينص على جعل تعليم اللغة العربية في المدارس إجباري ، على أن تكون للتلاميذ حرية الاختيار ،ولكن لم يبق هذا القانون ساري المفعول ، فقد عُدل في سنة **1957**، حيث أدخلت اللغة العربية في المدارس الابتدائية الجزائرية بصفة جدية، بعد أن ذاقت

السلطات الاستعمارية من الضربات الموجعة التي أرغمتها على تعديل القوانين ، فبادرت إلى هذه المحاولة والتي هي الأخيرة لترضية الشعب الجزائري الثائر ضدها[70] .

ولاستكمال مشروعها الإصلاحي والتعليمي، خطَت جمعية العلماء المسلمين خطوة عملاقة في سنة **1947**، حيث أسست حوالي **90** مدرسة يرتادها حوالي**20000** تلميذ، إلى جانب تأسيس معهد عبد الحميد بن باديس في السنة نفسها، وقد تولى هذا المعهد مهمة تكوين المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية الخاصة بالجمعية[71] .

كما أسست كذلك النوادي الاجتماعية التي تهدف إلى تربية الشباب المنحرف تربية خلقية ودينية ووطنية، ويعود الفضل للجمعية في تأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تحولت إلى مدرسة حقيقية لتلقين الشباب الأفكار الوطنية ومبادئ الإسلام واللغة العربية.

وقد لعبت الزوايا أيضا دورا إيجابا في الاعتناء بتحفيظ القرآن ،وتعليم العلوم الشرعية والتاريخية ، وساهم كذلك حزب الشعب بدور ثقافي فعال بتأسيسه مدارس ابتدائية في العاصمة وفي بعض المدن الأخرى ، وأرسل عددا

من الطلبة على نفقته الخاصة للدراسة في جامع الزيتونة ، وأسس نوادي رياضية لتكون بديلا للنوادي الرياضية الموالية للسلطات الاستعمارية [72]، وقد بلغ عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية الخاصة بالتعليم العربي سنة **1947** حوالي **90** مدرسة ، وفي سنة **1954** ارتفع العدد إلى**181** مدرسة، منها **58** ثانوية بها ما يقارب **40000** تلميذ .أما المؤسسات ذات المستوى الجامعي فلا توجد ما عدا مؤسسة ابن باديس بقسنطينة، لهذا كان الطلبة الراغبون في الدراسات العليا ينتقلون إلى جامع الزيتونة بتونس، وجامعات عربية أخرى ، حيث بلغ عددهم سنة **1954** ألف طالب بالزيتونة ،و **120** طالبا بجامع القرويين بالمغرب ،و**150** طالبا بالأزهر بجمهورية مصر، أما التعليم الرسمي الفرنسي فقد بلغ عدد المتمدرسين به سنة **1954** حوالي**302000** في المرحلة الابتدائية ، أما المرحلة الثانوية فقد بلغ عدد المتمدرسين فيها **6250** تلميذا ، أما التعليم العالي فقد بلغ عدد الطلبة فيه **589** طالبا[73] .

خاتمة

نستخلص مما سبق ذكره أن الاحتلال الفرنسي ظل ـ منذ احتلال الجزائر ـ يسيطر على البنية الاقتصادية الجزائرية ،حيث وهب أراضي الوطن وخيراته

للمعمرين الذين استقدمهم من مختلف الدول الأوروبية ليحلوا محل الساكن الأصلي الذي وجد نفسه دون أرض ، فتدهورت حالته الاجتماعية بعد أن فقد مصدر رزقه الوحيد ،وتفشت في أوساطه البطالة مما اضطره إلى الهجرة عنوة خارج بلاده في رحلة البحث عن الرزق ،عكس المستوطن الأوروبي الذي شيد المصانع والورشات واستصلح الأراضي ،فأصبح ذو مال ونفوذ وجاه في بلاد غير بلاده ،والشيء الأخطر من هذا أن السياسة التعليمية التي انتهجها الاحتلال الفرنسي ضد أبناء السكان الأصليين قد حرمتهم من تدريس لغتهم الوطنية ،وتعلم القرآن الكريم ودينهم الإسلامي الذي يستمدون منه مقوماتهم الشخصية والوطنية.

وفي هذا الخصوص يجدر بنا التنويه بالدور الرائد الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المجال التعليمي ، حيث نجحت في إقامة كثير من المنشآت والهياكل التعليمية بأموال الشعب الخاصة وعملت من خلالها على تثقيف أطفال الجزائريين في مختلف المراحل . وقد أسهمت هذه المدارس بقوة في بث روح الوعي الوطني والديني في أوساط المجتمع الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

1- سعد الله (أبو القاسم): "التاريخ في حياتنا" ، جريدة الشروق اليومي ، عدد 2463، المؤرخ في 2 نوفمبر 2008 .

2- الزبيري(محمد العربي): "مكانة التاريخ في الخطاب السياسي الجزائري"،جريدة الشروق اليومي، عدد 2143 ، المؤرخ في 8 نوفمبر 2007 .

3- أندري(برنيان) وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر ،ترجمة اسطنمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر-1984 .

4- بن عثمان خوجة(حمدان): المرآة،ط2، ترجمة الزبيري محمد العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر ، 1982 .

5- سعد الله (أبو القاسم):أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج1،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، - الجزائر، 1981 .

6- JULIEN(Charles André), Histoire de L'Algérie Contemporaine (1827-1871) PUF- paris ,1964.

(16)-IBID

7- بن خرف الله(الطاهر):"التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري،1830-1962 " ،مجلة الذاكرة ، عدد2 ، المتحف الوطني للمجاهد- الجزائر ، السنة الثانية، 1995.

8- تركي (رابح) ، التعليم القومي والشخصية الوطنية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر،1975 .

9- بوعزيز(يحي): السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر،1995 .

10- وثيقة صادرة عن محافظ شرطة مدينة بسكرة في سنة 1941

11- بن عمر (أحمد)، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، جريدة المنار ، عدد 4 ، مطبعة العربية- الجزائر ،21 ماي 1951 .

12- زوزو (عبد الحميد): دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر،1974 .

13- سطورا (بنيامين): مصالي الحاج 1898-1975، ترجمة ماضي مصطفى صادق عماري،دار القصبة-الجزائر.

14- بن علي (نبيل):" من قانون فرنييه إلى ثورة الخماسين" ، مجلة الحدث العربي و الدولي، عدد 24 مطبعة مجموعة كورلي-باريس ،نوفمبر 2002 .

15- سعد الله(أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج2،ط4،دار الغرب الإسلامي-بيروت لبنان،1992 .

16 -Revue Africaine, « LE BUREAU DE BIENFAISANCE » N°236,1er trimestre 1900,libraire éditeur ADOLPHE JOURDAN-ALGER:

17- زوزو (عبد الحميد): "الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954" ، جريدة اليوم، عدد 533 -الجزائر، 2000/10/31 .

18- زوزو (عبد الحميد): نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900) ، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر ، 1984 .

19 -AJGOU (Ali),L'enseignement Primaire des Indigènes En Algérie de 1892-1949 (Essai D'histoire culturelle) Thèse de

Doctorat Soutenue devant L'université de Provence Centre D'aix Marseille,1990.

20-الأشرف(مصطفى): الجزائر: الأمة والمجتمع،ترجمة حنفي بن عيسى،المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر،.1983

21-آجقو (علي) ، "قانون 8 مارس 1938 حول اللغة العربية وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منه" ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الأدب الجزائري في القرن العشرين ، نظم بالمركز الجامعي بتبسة ، أفريل 2000

22- سعد الله(أبو القاسم):تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5، ط1 ، دار الغرب الإسلامي –بيروت ، 1998 .

23 -KADDACHE(MAHFOUD) :Histoire du Nationalisme Algérien, tome 1,2éme édition, Enal -ALGER.

24- بوصفصاف(عبد الكريم):جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1934-1945،دار البعث قسنطينة، الجزائر،1981 .

- SARI(Ahmed),L'association Des Oulémas Musulmans Algériens et L'administration Française en Algérie de 1931au 1949, Mémoire de DEA ,Soutenue devant L'université de Province Centre d'Aix Marseille I ,1985.

26- سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3،ط3 ،المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر ، 1986.

27- الميلي(محمد): " الجذور الثقافية والفكرية لثورة نوفمبر " ، مجلة الحدث العربي الدولي ، عدد24 –باريس ،فرنسا، فيفري 2002.

28- AGERON(Charles Robert),L'histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1962,PUF,paris,1964

29- محساس(أحمد): الحركة الثورة في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ،ترجمة الحاج مسعود مسعود،محمد عباس،دار القصبة-الجزائر، 2003.

(1)- سعد الله (أبو القاسم): "التاريخ في حياتنا" ، جريدة الشروق اليومي ، عدد 2463، المؤرخ في 2 نوفمبر 2008 ، ص 21

(2)- الزبيري(محمد العربي): "مكانة التاريخ في الخطاب السياسي الجزائري"،جريدة الشروق اليومي، عدد 2143 ، المؤرخ في 8 نوفمبر 2007 ،ص 12.

(3)- أندري(برنيان) والآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر ،ترجمة اسطنمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر-1984،ص،ص187،186

(4)- بن عثمان خوجة(حمدان): المرآة،ط2، ترجمة الزبيري محمد العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر ، 1982، ص87

(5)- نفس المصدر،ص 19

(6)- أندري(برنيان) والآخرون :مصدر سابق، ص 147.

(7)- نفس المصدر،ص 149

(8)- نفس المصدر ، ص154

(9)- هو حسين بن الحسن باشا آخر دايات الجزائر ،ولد في مدينة أزمير التركية حوالي سنة 1773 كان أبوه ضابطا في سلاح المدفعية ،ولهذا كان ميالا إلى العمل العسكري .تلقى تكوينا خاصا،وبعدها أرسل إلى القسطنطينية لمزاولة دراسته في مدرسة خاصة كجندي بسيط ،مارس أيضا تجارة التبغ في

إحدى مراحل شبابه ولقب بخوجة يعني تاجر بالعثمانية تدرج في الحياة العسكرية وأصبح متخصصا في المدفعية، سمحت له الظروف أن يتجند في ميليشيا الجزائر في الحامية العثمانية ونظرا لتدينه الكبير أصبح محل احترام السكان وهذا ما أهله أن يكون إماما ،ثم أصبح يدير كل أملاك الدولة العثمانية نظرا للثقة التي وضعها فيه الداي عمر ، عند وفاة هذا الأخير أوصى بأن يخلفه في الحكم فتمت مبايعته من طرف الوزراء والأعيان والعلماء والأشراف وقبل من طرف السلطان العثماني الذي أرسل له فرمان التعيين، إثر توليه الحكم باشر في تنظيم الإدارة وإصلاح الجيش خاصة الأسطول البحري وعرفت الحياة الاقتصادية تحسنا ملحوظا خلال حكمه إلى جانب اهتمامه بالحياة الثقافية والاجتماعية ، عند احتلال فرنسا الجزائر اختار الداي حسين أن تكون إيطاليا هي البلد التي يلجأ إليها بين 1830-1833 بعدها استقر في الإسكندرية إلى غاية وفاته سنة 1833.

(10)- بن عثمان خوجة :مصدر سابق،ص،ص 178،179

(11)- سعد الله (أبو القاسم):أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج1،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، -الجزائر، 1981،ص-ص 255-257

(12)- بن عثمان خوجة، مصدر سابق ، ص 204

(13)- المصدر نفسه، ص237

(14)- المصدر نفسه ، ص 136

(15)- JULIEN(Charles André), Histoire de L'Algérie Contemporaine (1827-1871) PUF- paris ,1964, pp. 240-241.

(16)- IBID,P241.

(17)- هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري المعروف بالدوق ديزلي. ولد في 15 أكتوبر 1784 بليمونج ، تولى الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847 ، عرف بممارسته

لسياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها ضد الجزائريين ، أصدر عدة قوانين قمعية منها قوانين مصادرة الأراضي والأملاك،أصدر أوامره بإباحة الحرائق وإتلاف الأرزاق،ونفي المشتبه فيهم ،وتسليط العقوبات الجماعية بما في ذلك التغريم الجماعي،مات بفرنسا سنة 1849 بمرض الكوليرا .

(18)- بن خرف الله(الطاهر):"التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري،1830-1962 " ،مجلة الذاكرة ، عدد2 ، المتحف الوطني للمجاهد- الجزائر ، السنة الثانية، 1995 ، ص144.

(19)- تركي (رابح) ، التعليم القومي والشخصية الوطنية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر،1975 ، ص 84.

(20)- JULIEN ,OP.CIT,P380.

(21)- بوعزيز(يحي): السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر،1995، ص 78

(22)- JULIEN ,OP.CIT,P339.

(23)- وثيقة صادرة عن محافظ شرطة مدينة بسكرة في سنة 1941

(24)- بن عمر (أحمد)، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، جريدة المنار ، عدد 4 ، مطبعة العربية- الجزائر ،21 ماي 1951، ص21

(25)- أندري(برنيان) والآخرون: مصدر سابق، ص 347

(26)- هو محمد بن الحاج أحمد المقراني ، من عائلة عريقة من قلعة بني عباس ، حفظ القرءان في صغره وتعلم قواعد اللغة العربية ، خلف أباه كخليفة على السكان غير أن الإدارة الاستعمارية استغنت عنه كخليفة وعوضته بمنصب أقل منه وهو منصب باش آغا، فاعتبر تصرف الإدارة الاستعمارية تصرفا لا يليق بمكانته فقدم استقالته ، استحوذت فرنسا على أملاكه، أعلن الجهاد سنة 1871 ضد قوات الاحتلال معتمدا على قوته المحلية، استشهد في معركة واد سوفلات بتاريخ 5ماي 1871.

(27)- زوزو (عبد الحميد): دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر،1974، ص ص 40-41

(28)- بن خرف الله: مرجع سابق ، ص 146.

(29)- بوعزيز: ، مرجع سابق ، ص ص 78-80.

(30)- بن خرف الله: مرجع سابق ، ص158.

(31)- تركي: مرجع سابق ، ص158.

(32)- سطورا (بنيامين): مصالي الحاج 1898-1975، ترجمة ماضي مصطفى صادق عماري،دار القصبة-الجزائر، ص 37.

(33)- بوعزيز: مرجع سابق ، ص80.

(34)- زوزو، دور المهاجرين ..... ، مرجع سابق ،ص ص 22-23.

(35)- بن علي (نبيل):" من قانون فرنييه إلى ثورة الخماسين" ، مجلة الحدث العربي و الدولي، عدد 24 مطبعة مجموعة كورلي-باريس ،نوفمبر 2002، ص 82

(36)- سعد الله(أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2،ط4،دار الغرب الإسلامي-بيروت لبنان،1992، ص 184.

(37)- المرجع نفسه ، ص185.

(38)-تركي : مرجع سابق ، ص88.

(39)- بن عثمان خوجة، مصدر سابق ، ص50.

(40)- تركي : مرجع سابق ، ص91.

(41)- Revue Africaine, « LE BUREAU DE BIENFAISANCE »N°236,1er trimestre 1900,libraire éditeur ADOLPHE JOURDAN-ALGER,P70

(42)- زوزو (عبد الحميد): "الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954" ، جريدة اليوم، عدد 533 -الجزائر، 2000/10/31 ، ص10

(43)- زوزو (عبد الحميد): "الأصول السياسية والاجتماعية ....، مرجع سابق، ص 11

(44)- أندري(برنيان) والآخرون: مصدر سابق، ص 211.

(45)- زوزو (عبد الحميد): نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900) ، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر ، 1984 ، ص 205 .

(46)- AJGOU (Ali),L'enseignement Primaire des Indigènes En Algérie de 1892-1949 (Essai D'histoire culturelle) Thèse de Doctorat Soutenue devant L'université de Provence Centre D'aix Marseille,1990,p16.

(47)- هو لويس أغوست فكتور دي شاز الملقب بالكونت دي بورمون . ولد في 2 سبتمبر 1773 في مقاطعة فرينى . عين وزيرا للحربية في 23 ماي 1825 بعد أن اختاره الملك شارل العاشر لمهمة قيادة الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر لكونه صاحب تجربة في الميدان العسكري ، توفي في 27 أكتوبر 1846 بمسقط رأسه.

(48)- الأشرف(مصطفى): الجزائر: الأمة والمجتمع،ترجمة حنفي بت عيسى،المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر،1983،ص51.

(49)- حول هذا الموضوع ، أنظر : آجقو (علي) ، "قانون 8 مارس 1938 حول اللغة العربية وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منه" ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الأدب الجزائري في القرن العشرين ، نظم بالمركز الجامعي بتبسة ، أفريل 2000

(50)- سعد الله(أبو القاسم):تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5، ط1 ، دار الغرب الإسلامي –بيروت ، 1998 ، ص ص 161-162

(51)- تركي: مرجع سابق ، ص94.

(52)- AJGOU, OP, CIT, P20

(53)-IBID,P,22.

(54)- تركي: مرجع سابق ، ص 324.

(55)- بناها الشعب الجزائري من ماله الخاص ومن تبرعاته ، ليتعلم فيها أبناؤه المحرومون من تعلم لغتهم ودينهم ، لمزيد من التفاصيل حول هذه المدارس أنظر كتاب تركي رابح ، التعليم القومي والشخصية الوطنية ، مرجع سابق ص 165.

(56)- سعد الله : تاريخ الجزائر ...ج3، مرجع سابق، ص 377

(57)- نفس المرجع، ص 53.

(58)- زوزو: "الأصول السياسية....."، عدد 535، مرجع سابق، ص 11.

(59)- KADDACHE(MAHFOUD) :Histoire du Nationalisme Algérien, tome 1,2éme édition, Enal- ALGER,P103

(60)- تركي : مرجع سابق ، ص 131.

(61)- بوصفصاف(عبد الكريم):جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1934-1945،دار البعث قسنطينة الجزائر،1981 ، ص- ص 131-34.

(62)- بوصفصاف ،مرجع سابق، ص-ص، 139-142.

(63)-SARI(Ahmed),L'association Des Oulémas Musulmans Algérien et L'administration Française en Algérie de 1931au 1949, Mémoire de DEA Soutenue devant L'université de Province Centre d'Aix Marseille I ,1985,PP 10-11.

(64)- سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3،ط3 ،المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر ، 1986،ص 152

(65)- الميلي(محمد): " الجذور الثقافية والفكرية لثورة نوفمبر " ، مجلة الحدث العربي والدولي ، عدد 24 –باريس ،فرنسا، فيفري 2002 ص12.

(66)- بوصفصاف،مرجع سابق ، ص257.

(67)- SARI,OP.CIT, PP43-46

(68)-AGERON(Charles Robert),L'histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1962,PUF,paris,1964,P582

(69)- تركي: مرجع سابق ، ص 132.

(70)- نفس المرجع ، ص 133.

(71)- AGERON, OP.CIT,P582

(72)- تركي: مرجع سابق ، ص 249.

(73)- محساس(أحمد): الحركة الثورة في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ،ترجمة الحاج مسعود مسعود،محمد عباس،دار القصبة-الجزائر،2003 ، ص 420 .